

خالد أبو شقرا

في الوقت الذي يتراوح فيه حجم شبكة الأمان الاجتماعي في الدول بين 1 و 2 في المئة من الدخل القومي، تتخفّض هذه النسبة في لبنان إلى أقل من 0.35 في المئة. الفقر يتعاظم، ونتائجه تزداد خطورة على المجتمع والاقتصاد. أمّا الحل المعتمد فما زال بمسكّنات المساعدات، والعمل على "تدجين" الفقراء لاستغلالهم أكثر.

أمين عام حزب الكتلة الوطنية بيار عيسى يقسم معالجة الفقر القديم والمستجد في لبنان إلى شقين رئيسيين: قصير وطويل الأمد. يتمثل الأول بالاستفادة الآنية من قرض كل من مجموعة البنك الدولي بقيمة 246 مليون دولار لمساعدة 170 ألف عائلة، ومساعدة المجموعة الأوروبية ودولة ألمانيا لنحو 30 ألف عائلة أخرى. لنصل في المحصلة إلى تقديم مساعدة مادية مباشرة لنحو 200 ألف عائلة، أو ما يعني نحو مليون لبناني. أمّا في حال رفع الدعم فهناك اقتراح من البنك الدولي بمساعدة 80 في المئة من الشعب اللبناني على 5 سنوات، على أساس تقديم 50 دولاراً بالشهر للشخص الراشد. وبكلفة 1.5 مليار دولار للسنة الأولى، وتتناقص تدريجياً على 4 سنوات. على أن تؤمن الجمعيات الدولية 500 مليون دولار سنوياً، نصفها قرض ونصفها هبة لمساعدة الدولة في توفير المبالغ. وبالتالي تتخفّض الكلفة الاجمالية للدعم الملقاة حالياً على عاتق البنك المركزي من حوالي 4.6 مليارات دولار إلى 1250 مليون دولار في السنة الأولى منها 250 مليون دولار كدين طويل الامد. في الوقت عينه يستمر الدعم لشركة الكهرباء ولاستيراد الادوية في السنة الاولى ليعود وينخفض تدريجياً في السنوات الاربع اللاحقة.

أما الشق الثاني، فيتمثل باعادة تفعيل الدورة الاقتصادية ودعم الاستثمارات في القطاعات الانتاجية التي تولد الثروات وفرص العمل، والوصول إلى رؤية واضحة سيادية تضمن التوزيع العادل للمداخيل مع سياسة ضرائبية عادلة. حيث من المستحيل ان يعيش بلد على المساعدات لخلق شبكة أمان إجتماعي. وهنا بيت القصيد.

**العاصفة المثالية**

يعاني لبنان اليوم من أزمة مثلثة الرؤوس احكمت قبضتها عليه. فهناك الازمة الاقتصادية المتمثلة في انكماش يُقدّر بأكثر من -25 في المئة في العام 2020، وأزمة مالية تتمثل بعجز هائل في الموازنة وتراكم الدين، وازمة نقدية تتمثل في انهيار القدرة الشرائية وفقدان العملة الصعبة. يضاف إليها بحسب عيسى "أزمة سياسية وازمة اجتماعية، ليس من المستبعد ان ينتج عنها جميعاً أزمة أمنية". المشكل الاساسي تمثل منذ 17 تشرين الاول برأي عيسى في "مواجهة الحكومة الخاطئة للازمات الاقتصادية والاجتماعية. حيث لم تجد طريقة لمكافحة إنهيار سعر الصرف والقدرة الشرائية، ومعالجة آفة البطالة والفقر اللذين يتفاقمان بمعدلات كبيرة... غير الدعم العشوائي. وهذا الدعم لم يصبّ في الحقيقة إلا في مصلحة التجار والمحترّكين والمهريين الذين راكموا ثروات على حساب الفقراء الذين زادت أعدادهم بنسب كبيرة". فالطبقة الفقيرة أصبحت تشكل بحسب الارقام التي جمعتها "الكتلة الوطنية" نحو 45 في المئة من السكان، أو ما يعادل 1.7 مليون شخص. وهي لم تستقد إلا بحدود 20 إلى 25 في المئة من دعم المواد الاستهلاكية، وبين 6 و 7 في المئة من دعم البنزين. في حين ان الرواتب لا تغطي إلا 58 في المئة من حاجات العائلات. أمّا الباقي فيتأمن على الشكل التالي: 23 في المئة من الجمعيات، و 11 في المئة من المغتربين، و 8 في المئة فقط من الدولة. أمّا في حال سيناريو رفع الدعم كلياً، فمن المتوقع ان ترتفع نسبة الفقراء في لبنان إلى ما بين 80 و 90 في المئة من السكان.

**الأدوية**

الدعم العشوائي كلف لبنان، أو المصرف المركزي، نتيجة دعم فرق قيمة العملة خلال العام 2020 بحسب دراسات "الكتلة" المبالغ التالية: القمح: 76 مليون دولار. الدواء: 322 مليون دولار. المعدات الطبية: 122 مليون دولار. المحروقات: 1391 مليون دولار. المواد الاولية للصناعة: 91 مليون دولار. السلّة الغذائية: 560 مليون دولار. بمجموع بلغ 2545 مليون دولار. المفارقة بحسب عيسى ان "معظم المواد المدعومة قد جرى تهريبها بنسب كبيرة جداً إلى الخارج. وهذا ما لاحظناه في القمح والنفط والمواد الغذائية. أما الفشل الاكبر والذي فوت على لبنان مليارات الدولارات فتمثل في استمرار الدعم العشوائي على الدواء والمشتقات النفطية. وبحسب عيسى فان فاتورة الدواء السنوية في لبنان تتراوح بين 1.2 و 2 مليار دولار. ما يعني ان حصة الفرد الواحد القاطن في لبنان، سواء كان لبنانياً أم أجنبياً تبلغ 350 دولاراً. في حين ان هذا الرقم لا يتجاوز 180 دولاراً في السعودية، و 140 دولاراً في الامارات، و 60 دولاراً في الاردن، و 50 دولاراً في تونس.

ومن الملاحظ بحسب عيسى ان "فاتورة الدواء قد ضربت بـ 5.3 مرات من العام 1996 إلى العام 2016. حيث أننا نستورد أحياناً كثيرة 20 صنفاً من نفس الدواء لكن بغير اسماء. كما تبلغ قيمة فاتورة "البانادول" المستورد سنوياً 38 مليون دولار، في حين لا تتعدى فاتورة النوع نفسه المصنع محلياً أي "الفيرادول" 2 مليون دولار. من هنا يمكن الاستنتاج من وجهة نظر عيسى ان "تغيير العادات وسياسة الشراء والتسويق التي يضطلع بها الاطباء من الممكن ان تخفّض فاتورة الدواء السنوية بنسبة 50 في المئة بسرعة فائقة. ونعمل في المقابل على تشجيع الصناعة الدوائية الوطنية التي تزيد الانتاج المحلي، وترفع نسب التوظيف وتخلق قيمة مضافة". ففي لبنان يوجد بين 8 و 12 معمل دواء تؤمن نحو 2000 وظيفة بشكل مباشر، ونحو 6000 وظيفة بشكل غير مباشر. كما ان هناك 32 مختبراً دولياً من الممكن ان تساهم بتكبير وتعظيم صناعة الدواء. أما تخفيف الفاتورة، فهو يتطلب اختيار استيراد الادوية الأرخص ثمناً، أي "الجنريك" بمعدل نوعين فقط لكل مركب، وليس 35 نوعاً كما يجري اليوم. ومنع الإحتكار، وفتح المنافسة، ووقف التهريب، وتشجيع الانتاج المحلي. حيث انه بإمكاننا انتاج نحو 41 في المئة من غالبية الادوية التي نستهلكها في مهلة زمنية تتراوح بين 6 و 8 أشهر. وهذا يفترض بطبيعة الحال إعادة فتح المختبر المركزي الذي أقفل في العام 2006 لاعطاء التراخيص اللازمة والسريعة.

## المشتقات النفطية

على صعيد المشتقات النفطية تبين أرقام "الكتلة" ان لبنان إستورد في العام 2015 عندما كان يحقق نمواً وكان النزوح بأوجه ما قيمته 3.32 مليارات دولار من المواد النفطية. أما في العام 2019 فقد بلغت الفاتورة 6.5 مليارات دولار. وذلك على الرغم من تراجع العجلة الاقتصادية وتراجع الدخل القومي بنسبة 30 في المئة وتراجع أعداد النازحين السوريين أو بقائها كما هي بأقل الإيمان. والتفسير الوحيد لهذه الزيادة الهائلة هو التهريب إلى سوريا حيث من المتوقع ان تكون الكلفة قد فاقت 700 مليون دولار.

## التغطية الاجتماعية للدولة

بالإضافة إلى الدعم السنوي من المركزي المقدر بحوالي 2.5 مليار دولار فان الدولة دفعت بحسب أرقام الكتلة في العام 2020 المبالغ التالية: 168 مليون دولار على الأدوية، و534 مليون دولار للمستشفيات و995 مليون دولار للكهرباء و86 مليون دولار فوائد مدعومة و303 ملايين دولار للجمعيات و6 ملايين دولار على الشمندر السكري والقمح... بمجموع بلغ 2110 ملايين دولار. وإذا أضفنا الأرقام التي دفعتها الدولة إلى تلك التي تدخل بها المركزي تكون المحصلة 4664 مليون دولار.

حل آفة الفقر في المجتمع لا يتم إلا من خلال بناء شبكة أمان اجتماعي مستدامة وتأمين التوزيع العادل للثروات وخلق برنامج تغطية صحية وتعليمية شاملة وضمان الشيخوخة والقضاء على البطالة. وهذا لا يحدث بحسب عيسى «إلا من خلال خلق الثروات وخلق فرص العمل عبر دعم وتشجيع وتحفيز الاستثمار بالقطاعات المنتجة التي تنتج الثروات وتخلق فرص العمل. ولا يكون بتشجيع القطاعات الربعية والتجارة بالأموال التي تخلق الاغنياء ولا تؤمن الغنى للمجتمع». من المهم جداً بحسب عيسى ان «تتوافق هذه السياسة مع اقرار قانون ضرائب عادل قادر على تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للمداخيل.»